الجدول رقم (٣)

	المنطقة أ	المنطقة ب	بقية المناطق
القرض كنسبة مئوية من الموجودات الثابتة	٥٥٫٠٪	٥٠٫٠٪	٤٥٫٠٪
معدل الفائدة	٦٫٥٪	٨٫٠٪	١٠٫٠٪
الحد الاقصى للمنح والقروض كنسب مئوية من الاستثمار الثابت	٨٠٫٠٪	٧٠٫٠٪	٦٠٫٠٪

Source : *Ibid.*, p. 114.

كما شملت المساعدات تخفيض ضريبة الدخل من ٥٣٫٥٪ الى ٢٨٪ للسنوات الخمس الاولى التي تظهر فيها المؤسسة ارباحا مع اعفاء كامل من رسوم الجمارك وضريبة المشتريات وبقية الالات والمعدات وادوات البناء المستعملة في المشروع .

وخص القانون رأس المال الاجنبي بمساعدات كثيرة اهمها السماح لاصحاب المصانع بتحويل ارباحهم الى الخارج . كما قررت الحكومة تقديم قروض **اضافية** عن طريق المصارف التجارية الى المؤسسات الصناعية التي تثبت كفاءة في الانتاج . وتصل هذه القروض الى ٥٠٪ من رأس مالها العامل بفائدة قدرها ٩٪ . اما الصناعات التي تصدر انتاجها الى الخارج فان الفائدة هي في حدود ٦٪ .

والسؤال الذي قد يتبادر الى الاذهان هو : ما علاقة قانون تشجيع الصناعة بدور وحجم القطاع العام أو القطاع الخاص . والرد على ذلك هو ان هذه الاجراءات تساعد على تحول الموارد الاقتصادية والانتاجية نحو القطاع الخاص والقطاع الصناعي على وجه التحديد باشراف القطاع العام . وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقا من ان هنالك تحولا كبيرا في كمية الموارد الاقتصادية صوب القطاع الخاص وان كانت المؤشرات الاحصائية لا تبين بوضوح مثل هذا الاتجاه . والسبب في ذلك هو ان القطاع العام بقي قادرا على ايجاد مصادر تمويل خاصة به مكنته من متابعة نشاطه في قطاعات اخرى خارج القطاع الصناعي وقطاع الخدمات .

ولكي نوضح دور القانون المشار اليه في تحويل مزيد من الموارد الاقتصادية الى القطاع الصناعي نذكر انه في عام ١٩٦٣ حددت الحكومة مقاييس جديدة لمنح المساعدات والقروض المبينة في الجداول اعلاه على النحو التالي : ١ ــ لا يسمح بانشاء صناعات جديدة الا اذا كانت هذه المؤسسات قادرة على تصدير ٥٠٪ من انتاجها أو انها شيدت في المناطق التي تريد الحكومة الاسرائيلية تطويرها . ٢ ــ بالنسبة للصناعات القائمة لا تمنح المساعدات الا اذا كانت تنوي هذه المؤسسات زيادة طاقتها الانتاجية بما لا يقل عن ٥٠٪ على ان تكون نصف الزيادة المقترحة مخصصة لتصدير سلع الى الخارج . وعلى اثر الكساد الذي حصل في اسرائيل في عام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ قامت الحكومة باجراء تعديلات اضافية على قانون الاستثمار بقصد تشجيع الاستثمار في الصناعة وقطاع السياحة خصوصا الفنادق . وتراوحت المساعدات الجديدة بين اعفاءات ضرائبية وبين اعطاء منح نقدية مباشرة للصناعة فقط . ولعله من المفيد ان نورد الاحصائيات التالية حول كمية الاموال المستثمرة في مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ ــ ١٩٦٧ ، اي حتى حرب الخامس من حزيران لانها توضح أثر التشريعات التي اصدرتها الحكومة الاسرائيلية على عملية توزيع الموارد في اسرائيل .

ان الجدول المشار اليه يوضح النقص الذي حصل في قطاع الزراعة ، والزيادة الكبيرة في قطاعي الصناعة والاسكان .